العرب
الأربعاء 2021/11/17
السنة 44 العدد 12243

بوادر توافق على الملفات الاجتماعية بين الحكومة واتحاد الشغل في تونس

الطبوبي: تسوية وضعية عدد من عمّال الحضائر قبل منتصف ديسمبر القادم

وصفت أطراف سياسية ونقابية في تونس اللقاء بين منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية بالبلاد) وأعضاء من حكومة نجلاء بودن بـ"الإيجابي"، حيث تمت تسوية عدد من الملفات العالقة أهمها ملف تشغيل عمال الحضائر، فضلا عن كونه مثّل بداية لخلق مناخ من الحوار البنّاء في مسار التفاوض على الملفات الاجتماعية بين الطرفين.

خالد هدوي

الحوار ينهي الصعوبات والأزمات

تونس – كشفت مخرجات لقاء جمع وفدا عن الاتحاد العام التونسي للشغل بأعضاء الحكومة، عن بوادر توافق في التفاوض حول الملفات العالقة بين الطرفين، وسط إشادات من المتابعين بهذا الانسجام الممهد لتأسيس تقارب في المواقف من أجل حلحلة الملفات الاجتماعية والحفاظ على مبدأ استمرارية الدولة.

واعتبر الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي الاثنين، أن "اللقاء الذي جمع وفدا عن الحكومة بوفد عن اتحاد الشغل كان إيجابيا".

وأضاف في تصريح إعلامي، أنه لاحظ "وجود إرادة من الحكومة للمضي في حلحلة الملفات العالقة"، مبرزا أن "الطرف الحكومي أكد التزامه باستمرارية الدولة وبالتالي استمرارية الاتفاقيات الممضاة".

حاتم العشي

اللقاء كان إيجابيا وفيه توافق على استمرارية الدولة

حاتم المليكي

الملفات المطروحة ثقيلة والمفاوضات ما زالت مستمرة

وتابع الطبوبي أن "هناك العديد من الملفات التي تم طرحها في اللقاء بينها ملف عمال الحضائر حيث تم الاتفاق على تسوية وضعية الدفعة الأولى منهم (6 آلاف عامل)، في أجل لا يتجاوز الخامس عشر من ديسمبر القادم"، مشيرا إلى "أنه تم أيضا النظر في ملف الأجر الأدنى المضمون وضرورة إصلاح المؤسسات العمومية، إضافة إلى ملف الطاقات المتجددة وضرورة إصلاح المؤسسات التربوية".

وبشأن التفاوض على الملفات الاجتماعية لفت الطبوبي إلى أن "الحكومة التزمت بالاتفاقيات السابقة والاتحاد سيدرس المضامين وطريقة صياغتها".

وسجلت أطراف سياسية ارتياحها لمخرجات هذا اللقاء خصوصا في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأزوم، ما من شأنه أن يخلق أرضية ملائمة للحوار والعمل على معالجة القضايا المطروحة في البلاد.

ووصف الوزير السابق والمحامي حاتم العشي، اجتماع أعضاء الحكومة بوفد من اتحاد الشغل بـ"الناجح"، قائلا "الطرفان أعربا عن رضاهما بمخرجات الاجتماع".

وأضاف لـ"العرب"، "الحكومة وافقت على طلبات الاتحاد القديمة، وهو توافق على استمرارية الدولة بالأساس وهناك بوادر طيبة لحل ملفات عاجلة، ومن المنتظر أن تعقد اجتماعات أخرى".

وتابع "المكالمة الهاتفية بين الرئيس قيس سعيّد والطبوبي مؤخرا مهدت لهذا اللقاء، وهي بداية توافق بين الطرفين وسيكون لها تأثير على علاقة الرئيس باتحاد الشغل، فضلا عن دورها في حلّ عدة ملفات".

وثمّنت أطراف نقابية، نتائج الجلسة الحوارية بين الحكومة واتحاد الشغل، الذي حدد المسائل الكبرى في المفاوضات وفي مقدمتها اتفاقيات التشغيل ووضعيات المؤسسات العمومية.

واعتبر سامي الطاهري الأمين العام المساعد والمتحدث باسم الاتحاد أن "اللقاء مهم جدا، وأنه وضع الخطوط العريضة التي سيتم العمل عليها".

وكشف في تصريح لوسائل إعلام محلية، أنه "تم الاتفاق على تطبيق اتفاقيات السادس من فبراير الماضي"، مذكرا بأن "مجموعها حوالي ستة وأربعين اتفاقا قطاعيا وبأنه تم الشروع في تنزيل بعضها بالرائد الرسمي قبل أن يتوقف ذلك في الخامس والعشرين من يوليو الماضي".

واعتبر الطاهري أن "من شأن ذلك أن يقلص التصادم القطاعي"، مؤكدا أن "الاتحاد ينتظر إظهار الحكومة حسن نية بتنزيل الأوامر بالرائد الرسمي"، مشددا على أهمية عودة الحوار وبالأساس الحوار الاجتماعي وعلى أن الأزمات تشتد في صورة عدم وجوده، فضلا عن "وضع برنامج عمل جديد يقوم على أساس توافقات في الحدّ الأدنى الوطني وعلى أساس تقاسم المسؤولية عوض تقاسم السلطة".

ويرى متابعون أن المفاوضات تتعلق أساسا بملفات متوارثة من عهد الحكومات السابقة التي فشلت في حلحلتها وإيجاد تقارب في مفاوضاتها مع الاتحاد، مطالبين بتوضيح بشأن مصادر تمويل هذه الاتفاقات.

وأفاد السياسي حاتم المليكي، أن "جلوس الاتحاد والفريق الحكومي على طاولة المفاوضات، يعد من بين البوادر الإيجابية لأنه يوجد تخوّف من أن تلقي الأزمة السياسية بظلالها على الوضع العام".

وقال في تصريح لـ"العرب"، "الملفات المطروحة ثقيلة ومتوارثة من عهد الحكومات السابقة، وفي كل مرة يجد اتحاد الشغل نفسه مجبرا على التفاوض"، مشيرا إلى أن "جولات المفاوضات ما زالت مستمرة، وتم النقاش حول جزء كبير منها، ونأمل أن تحلّ كل الملفات حتى نهاية السنة الحالية".

ولفت المليكي إلى أن "الاتحاد دائما ما كان عقلانيا في مفاوضاته طيلة السنوات العشر الماضية، والحكومات هي من تخلّت عن هذه الاتفاقيات، لكن تبقى المشكلة المطروحة هي مصادر الموارد المالية لتمويل هذه المشاريع، وهناك تخوف جدي من أن تكون على حساب ميزانية التنمية".

وفي نفس الصدد، وتأييدا لقرارات الرئيس سعيّد، شدّد الطبوبي على أنه "لا عودة لما قبل الخامس والعشرين من يوليو، وأن القرار لا بد أن يكون تونسيا تونسيا والحل اليوم ليس في الشارع وإنما في قوة الاقتراح والتفاعل خاصة أن المرحلة هي مرحلة رصانة وحكمة".

ودعا الطبوبي "رئاسة الجمهورية إلى توحيد كل العائلات رغم الاختلاف بينها، وقال "قدر رئاسة الجمهورية كقدر رب العائلة وهو أن يوحّد كل التونسيين".

وأمضى رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي، واتحاد الشغل في العشرين من أكتوبر 2020 على اتفاق يقضي بتسوية ملف عمال الحضائر وانتداب واحد وثلاثين ألفا منهم بالوظيفة العمومية ممن لا تتجاوز أعمارهم خمسة وأربعين سنة على دفعات، وتمكين الراغبين في المغادرة من تعويض مالي.

وبعد تحركات عديدة لعمال الحضائر واجتماعات مع أطراف من الاتحاد، أصدرت رئاسة الحكومة الأمر الحكومي المتعلق بإدماج عمال الحضائر في الرائد الرسمي بتاريخ الثامن عشر من يونيو 2021 وإنهاء العمل بآلية تشغيل عمال الحضائر الجهوية والفلاحية.

المغرب يرفض منطق المساوة الأوروبي في اتفاق الصيد البحري

الرباط – أفاد تقرير برلماني مغربي أن وزير الخارجية ناصر بوريطة تحدث خلال لقاء مع البرلمانيين عن ضرورة تخلص بلاده من "منطق المساومة" الذي تنتهجه أوروبا بخصوص اتفاق الصيد البحري.

وفي السادس من يوليو سنة 2019 دخل اتفاق جديد للصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، بعد أن تم توقيعه في بروكسل مطلع ذلك العام.

وأوضح التقرير الذي وزع الاثنين على البرلمانيين أن المغرب "ينبغي أن يتخلص من منطق المساومة الذي تنتهجه أوروبا من حين إلى آخر".

وأكد بوريطة أثناء تقديمه لمشروع ميزانية وزارته لسنة 2022 أن "أي اتفاق مستقبلي ينبغي أن يكون في إطار احترام السيادة المغربية كمنطلق لأي اتفاق كما أشار إلى ذلك العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه الأخير".

ودعا بوريطة إلى ضرورة "إيجاد بدائل أخرى لاتفاقيات جديدة تحترم السيادة المغربية".

وفي التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكما يلغي قرارين تجاريين لمجلس الاتحاد الأوروبي متعلقين باتفاقيتين أبرمهما المغرب والاتحاد حول الصيد البحري والزراعة تشملان سواحل ومنتجات إقليم الصحراء.

ويأتي القرار عقب شكاوى تقدمت بها جبهة البوليساريو الانفصالية المدعومة من الجزائر ضد الاتفاقيتين اللتين تشملان سواحل ومنتجات إقليم الصحراء المغربية المتنازع عليه منذ عقود بين الرباط والجبهة.

وقالت المحكمة في بيان إنها "تلغي قراري مجلس الاتحاد الأوروبي المتعلقين باتفاق مع المغرب لتعديل التفضيلات الجمركية التي يمنحها الأول لمنتجات منشأها المغرب، واتفاقية الشراكة بينهما في مجال الصيد البحري".

وسبق لمحكمة العدل الأوروبية أن أصدرت سنة 2018 قرارا ترى فيه أن ضم إقليم الصحراء المغربية إلى اتفاقية الصيد البحري "يخالف بعض البنود في القانون الدولي"، وهو القرار الذي رفضه المغرب.

وأكدت الحكومة المغربية أن "القرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية لا يمس حق المغرب في توقيع اتفاقيات دولية تشمل أقاليمه الجنوبية".

وأوقف المغرب كافة الاتصالات مع الاتحاد في الخامس والعشرين من فبراير 2016 ردا على حكم أولي لمحكمة العدل الأوروبية يقضي بإلغاء اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري بين الجانبين، لتضمنها منتجات الصحراء المغربية، ثم قررت الرباط في الشهر التالي استئناف الاتصالات مع بروكسل، بعدما تلقت المملكة تطمينات بإعادة الأمور إلى نصابها.

وتهم اتفاقية الصيد البحري نحو مئة وعشرين سفينة صيد (80 في المئة منها إسبانية)، تمثل إحدى عشر دولة أوروبية هي إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، ليتوانيا، لاتفيا، هولندا، أيرلندا، بولوندا وبريطانيا.

وتستخرج هذه السفن من المياه المغربية ثلاثة وثمانين ألف طن من السمك سنويا، تمثل 5.6 في المئة من مجموع صيد الأسماك في كل المياه المغربية.

وفي أكتوبر الماضي أعلن وزير الفلاحة والصيد الإسباني لويس بلاناس أن "اتفاقية الصيد البحري تُعَدّ أولوية لإسبانيا لما لها من أهمية للصيادين في بلادنا، لاسيما أساطيل جهة الأندلس وجزر الكناري وغاليسيا"، مؤكداً "إننا نعمل معاً على أساس الثقة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصالحنا".

ناصر بوريطة

أي اتفاق مستقبلي ينبغي أن يحترم السيادة المغربية

ويُعَدّ الأسطول الروسي أبرز منافس لنظيره الأوروبي على الصيد في المياه المغربية، إذ سبق في أبريل الماضي تجديد اتفاقية الصيد بين الرباط وموسكو، ويُسمح بموجبها أن "تستغلّ السفن الروسية الثروة السمكية في المنطقة الخالصة للمغرب في المحيط الأطلسي، والتي تمارس فيها المملكة حقوقها السيادية الكاملة، بما فيها المياه المتاخمة للأقاليم الجنوبية".

ويقترح المغرب حكما ذاتيا موسعا في إقليم الصحراء تحت سيادته، بينما تدعو جبهة البوليساريو إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تستضيف لاجئين من الإقليم.

وحقق المغرب في الآونة الأخيرة انتصارات دبلوماسية هامة في ملف الصحراء بعد اعتراف عدد من الدول على رأسها الولايات المتحدة بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، لكن الرباط دخلت في خلافات مع مدريد بعد استقبالها لزعيم البوليساريو إبراهيم غالي للعلاج وهو ما اعتبرته الرباط تهديدا للعلاقات الثنائية.

وقررت الجزائر قطع علاقاتها مع المغرب بذريعة "الأعمال العدائية" للمملكة وهو ما رفضته السلطات المغربية واعتبرتها مبررات زائفة وعبثية.

الجزائر تتهيأ لاسترداد الأموال المنهوبة بالعفو عن رموز الفساد

صابر بليدي

الجزائر – تقاطعت تصريحات وزير العدل الجزائري مع دعوات نائب برلماني لصالح إرساء تسوية ودية بين السلطة وما يعرف بسجناء الفساد المالي، وذلك بإطلاق سراحهم مقابل إعادة الأموال المنهوبة، وهو ما يعطي الانطباع عن صفقة تطبخ على نار هادئة بين الطرفين، رغم ما تشكله من مخاوف وحتى ارتدادات على الجبهة السياسية والشعبية، على اعتبار أن ممارسات الفساد الرسمي هي من فجرت الشارع الجزائري في 2019.

ودعا النائب البرلماني المستقل عن محافظة إليزي بأقصى الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد بن سبقاق علي إلى تمكين رئيسي الحكومة السابقين عبدالمالك سلال وأحمد أويحيى من ظروف اعتقال محترمة، وتحويلهما من السجون إلى الفنادق، مع العمل على استرجاع كل الأموال المنهوبة.

وبرر ذلك بأن بقاء مسؤولين سامين في الدولة خلف القضبان بتهم الفساد المالي والسياسي، لا ترجى منه أي فائدة أو عائد لصالح الدولة، لأن العبرة في استرجاع الأموال التي نهبت وليس في سجن رئيس حكومة أو وزير أو ضابط أو رجل أعمال.

وتقاطعت تصريحات النائب البرلماني المذكور مع ما أدلى به وزير العدل عبدالرشيد طبي حول عزم الحكومة مراجعة قانون الفساد، وأن مخطط عملها الذي ينتظر مصادقة النواب في القريب العاجل، وضع آليات مرنة في هذا الاتجاه، يمكن الحكومة من استرجاع الأموال المنهوبة مقابل حصول هؤلاء على حريتهم في إطار تسوية ودية بين الطرفين.

وبهذا التوجه تكون الجزائر قد وضعت خطوة في مسار جديد لتطهير ملف الفساد، بعد مرور سنوات على الأحداث التي فجرت الشارع وأطاحت بالرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة والعشرات من المقربين منه، في شكل مسؤولين سامين ووزراء ورجال أعمال وحتى ضباط في المؤسسة العسكرية.

توجهات السلطة تتعارض مع انتظارات الجزائريين

وشكّل تصريح النائب البرلماني، المتماهي مع مخطط عمل الحكومة، في شقه المتعلق باسترجاع الأموال المنهوبة، مفاجأة لدى الرأي العام الجزائري الذي كان ينتظر وضع حد للممارسات الرسمية التي بددت مقدرات الدولة خلال العشريتين الماضيتين، لاسيما وأن الملف كان أحد تعهدات الرئيس عبدالمجيد تبون خلال حملته الانتخابية لما وعد بـ"استرجاع الأموال المنهوبة، وأنه يعرف أين هي موجودة".

وبين براغماتية السلطة في اختصار الوقت والجهد لطي الملف، وتغذية الخزينة العمومية المتهالكة بما نهب منها من طرف السجناء المذكورين، وبين المطالب السياسية الداعية إلى الصرامة والردع مع من بدد مقدرات الدولة، لا يستبعد هؤلاء أن تكون الصفقة المنتظرة بين الطرفين إسفينا جديدا في نعش الحراك الشعبي الذي طالب بالتغيير الشامل للنظام السياسي في البلاد.

وطالب النائب بن سبقاق علي، في مداخلة له بالمجلس الشعبي الوطني، بـ"تحويل الوزيرين الأولين الأسبقين أويحيى وسلال، وغيرهما من الوزراء المحبوسين، إلى الفنادق بدل تركهم في السجون".

وأضاف "من أخذ فرنكا فليردّه وفقط، والذي أخطأ نحن كلنا مخطئون"، وهي رسالة واضحة لعزم الوعاء النيابي المستقل الداعم للرئيس تبون طرح معالجة جديدة لملف الفساد، رغم ما للمسألة من طابع صادم للشارع الجزائري الطامح إلى تجسيد المطالب الشعبية والإصلاحات التي تعهدت بها السلطة الجديدة في البلاد.

بن سبقاق علي

نطالب بتحويل الوزيرين الأولين الأسبقين إلى الفنادق

وسبقه للطرح رئيس جبهة المستقبل الموالية للسلطة عبدالعزيز بلعيد، بالدعوة في أكثر من مرة خلال جولاته في إطار الحملة الانتخابية للاستحقاق المحلي المقرر نهاية الشهر الجاري، إلى الذهاب إلى "مفاوضات مع مساجين النظام السابق قصد استرجاع الأموال المنهوبة لأنها عملية مشروعة، وأن مصلحة الجزائر تقتضي طي صفحة النظام السابق مثلما طوينا صفحة الإرهاب، ولا حرج في اللجوء إلى حوار وطني للخروج من الأزمة".

وتضمن مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من طرف البرلمان، خطة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وتتمثل في الاعتماد على طريق التسوية الودية، لاسترداد الأموال المختلسة.

ويأتي ذلك بالموازاة مع عزم حكومة أيمن بن عبدالرحمان إصلاح قانون الوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق تشديد العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد، وتعزيز الجهاز الذي تم وضعه لتسيير الأموال المحجوزة، مع إدراج أحكام خاصة لتسيير الشركات محل المتابعات القضائية، إلى جانب وضع آليات قانونية تتعلق بالهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وحق المواطنين في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد.

وكان وزير العدل عبدالرشيد قد كشف عمل الوزارة على "إعادة النظر في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز المنظومة القانونية الوطنية بميثاق لأخلاقيات وسلوك العون العمومي بغية ضمان الشفافية في تسيير المرفق العام".